العرب
الجمعة 2021/10/01
السنة 44 العدد 12196

فات أوان إعادة تشكيل «الشرعيّة» في اليمن

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

هل لا يزال ممكنا إنقاذ مدينة مأرب في ظلّ "شرعيّة" يمنيّة، أقلّ ما يمكن أن يقال فيها إنّها مهترئة؟

هناك إصرار إيراني ليس بعده إصرار على السيطرة على مدينة مأرب ذات الموقع الاستراتيجي من جهة والتي ترمز إلى ثروات طبيعية كبيرة من جهة أخرى. يفسّر الإصرار الإيراني توغّل الحوثيين (جماعة أنصارالله) في محافظة شبوة بغية استكمال حصارهم لمأرب والوصول إلى مرحلة لا يعود أمام المدافعين عنها سوى الاستسلام.

ما يثير الاهتمام، ليس الاستماتة الإيرانية، ذات الأهداف المعروفة، من أجل وضع اليد على مأرب فقط. ما هو لافت للنظر أكثر، ذلك التقاعس لدى "الشرعيّة" التي على رأسها عبدربّه منصور هادي في اتخاذ الإجراءات التي تضمن منع سقوط مأرب. هذا التقاعس ليس وليد أمس وليس وراءه عبدربّه وحده. فالرئيس اليمني المؤقت جدًا، ذلك أنّه مؤقت منذ تسع سنوات، لا حول له ولا قوّة ولا يستطيع الذهاب إلى مسقط رأسه في محافظة أبين. في الواقع، تقف وراء هذا التقاعس أيضا جماعة الإخوان المسلمين التي تعمل في اليمن تحت لافتة حزب التجمّع اليمني للإصلاح.

ما يثير الاهتمام ليس الاستماتة الإيرانية من أجل وضع اليد على مأرب ما يلفت النظر أكثر تقاعس «الشرعيّة» وعلى رأسها عبدربّه منصور هادي في اتخاذ إجراءات تضمن منع سقوط مأرب

لولا سلاح الجوّ التابع للتحالف العربي، الذي استطاع وقف تقدّم الحوثيين في اتجاه مأرب مرات عدّة، ولولا قبائل محلّية مثل عبيدة ومراد، لكانت مدينة مأرب سقطت قبل أشهر عدّة. ومع سقوطها يكتمل القسم الأهمّ من المشروع الإيراني في اليمن وهو مشروع أقلّ ما يمكن وصفه به أنّه في غاية الخطورة على كلّ دول شبه الجزيرة العربيّة. بمجرّد سقوط مأرب، بعد صنعاء، يكون اكتمل بناء كيان يمني تابع كلّيا لإيران، على غرار الكيان الذي أقيم في غزّة مع فارق معيّن. يتمثّل هذا الفارق المعيّن في أنّ إيران ليست وحدها التي تسيطر على الإمارة الإسلاميّة، على الطريقة الطالبانيّة، التي أقامتها "حماس" في غزّة منذ العام 2007. كان لدى إيران دائما شركاء، بينهم تركيا وجهات أخرى.. إلى أن دخلت مصر جدّيا على الخط في القطاع وباشرت تهدئة الوضع في غزّة من أجل إعادتها إلى وضع طبيعي في ضوء الحرب الأخيرة التي وقعت مع إسرائيل في أيّار – مايو الماضي.

في مناطق الحوثيين في اليمن، لا مكان لقرار غير القرار الإيراني. يؤكّد ذلك ما حصل مباشرة بعد إطلاق مبادرة السلام السعوديّة في آذار – مارس الماضي. كان الرأي الذي ساد رأي حسن إيرلو السفير الإيراني في صنعاء، وهو ضابط في "الحرس الثوري". قرّر إيرلو عبر تغريدة له أن "مبادرة السعوديّة في اليمن مشروع حرب دائم واستمرار للاحتلال وجرائم حرب وليس إنهاء للحرب (...)". إلى الآن، لا يتجرّأ الحوثيون على مخالفة القرار الإيراني. كلّ ما في الأمر أن الهجوم على مأرب مستمر، كذلك تستمر الاعتداءات من داخل الأراضي اليمنيّة على الأراضي السعوديّة والأهداف المدنيّة عبر الطائرات المسيّرة والصواريخ.

لا وجود لأجندة حوثيّة مستقلّة عن الأجندة الإيرانيّة. حتّى اغتيال الحوثيين للرئيس السابق علي عبدالله صالح في الرابع من كانون الأوّل – ديسمبر 2017 في صنعاء، كان بتوقيت إيراني وليس بتوقيت حوثي. كان الحوثيون، لأسباب مرتبطة بالرغبة في الثأر، يريدون تنفيذ جريمتهم مباشرة بعد استيلائهم على صنعاء في 21 أيلول – سبتمبر 2014. لكنّ إيران منعتهم من ذلك وتركتهم ينتظرون إلى أواخر سنة 2017.

كلّ ما تقوم به إيران مخطط له بدقّة. في المقابل، لا وجود لـ"شرعيّة" تعرف ماذا تريد. تلقّت هذه "الشرعيّة"، ممثّلة بقيادات إخوانيّة، عروضا بالمساعدة من جهات عدّة، من بينها العميد طارق محمد عبدالله صالح، الذي يواجه الحوثيين على جبهة الحديدة. كان ذلك قبل أشهر عدّة. طلبت هذه القيادات، التي عادت مجدّدا إلى الاستنجاد بطارق صالح وآخرين، أن تكون هذه القوات الآتية من خارج مأرب بإمرتها وأن تتوزّع على جبهات عدة. الأكيد أنّ شروطها رفضت في حينه. يبدو وضع "الشرعيّة" التي لديها قوات في حضرموت تفضّل عدم استخدامها في مأرب، ميؤوسا منه. هذه "شرعيّة" لا تعرف ماذا تريد وهي تواجه طرفا يعرف تماما ماذا يريد.

قد يكون فات أوان إعادة تشكيل "الشرعيّة" التي على رأسها عبدربّه منصور هادي ونائب الرئيس علي محسن صالح الأحمر، قريب علي عبدالله صالح. هذه "شرعيّة" لم تدرك منذ البداية معنى سقوط صنعاء في العام 2014. قبيل سقوط العاصمة، ذهب عبدربّه منصور هادي إلى محافظة عمران، عند مشارف صنعاء، ليتحدث إلى الحوثيين بكلّ إيجابيّة عن استيلائهم على معسكر اللواء 310 الذي كان يقوده العميد حميد القشيبي. فعل ذلك، على الرغم من أن علي عبدالله صالح أرسل إليه أربعة من مساعديه لتحذيره من النتائج التي ستترتب على رفضه التصدي للحوثيين في عمران. أكّد له في معرض التحذير أن سيطرة الحوثيين على عمران، معقل آل الأحمر، زعماء قبيلة حاشد، ستعني قرب استيلائهم على صنعاء. لم يأبه للتحذير من منطلق أن لدى الرئيس السابق حسابات يريد تصفيتها مع الحوثيين.

تركّز "الشرعية" حاليا بفرعيها (عبدربّه والإخوان) على مواجهة "المجلس الانتقالي" الجنوبي الذي يسيطر على عدن ومناطق أخرى والذي هناك مآخذ للمواطنين عليه. لكنّ هذه "الشرعيّة" ترفض إدراك ما على المحكّ في مدينة مأرب وأنّ سقوط المدينة سقوط نهائي لها. فوق ذلك كلّه، لا تدرك "الشرعيّة"، التي ترفض تعلّم شيء من تجارب الماضي القريب، أنّ ثمة فارقا كبيرا بين من يعرف ماذا يريد

ومن لا يعرف ذلك. إنّها لا تعرف أن إيران تعرف ماذا تريد في اليمن وإنّ الانقلاب الذي نفّذه الإخوان المسلمون بجناحهم المدني الذي كان على رأسه الشيخ حميد عبدالله بن حسين الأحمر وجناحهم العسكري بقيادة علي محسن صالح قائد الفرقة الأولى/ مدرّع، لم يكن في العام 2011 سوى في مصلحة الحوثيين.. أي لمصلحة إيران ومشروعها اليمني. هذا مشروع ستتوضح معالمه أكثر في حال سقوط مدينة مأرب، وهو سقوط وارد للأسف الشديد.

الانقلاب الأبيض في السودان!

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

لم يكن تبادل الاتهامات بين الطرفين العسكري والمدني لمجلس السيادة الانتقالي في السودان إثر محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي أعلنت عنها السلطات ليل 21 سبتمبر، لينبئ بالخير الذي كان قد استبشر به الكثيرون – وأنا واحدة منهم – عندما شهدنا تشكيل قيادة مشتركة لإدارة البلاد في المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة السودان الكبرى وقد أطاحت بنظام الرجل الواحد عمر البشير، تلك القيادة التي تدير شؤون البلاد برئاسة الفريق عبدالفتاح البرهان منذ شهر أغسطس عام 2019 في إطار مرحلة انتقالية يُفترض أن تفضي إلى حكم مدني مكتمل الأركان يصل إثر انتخابات عامة في البلاد ستجري في مطلع العام 2024.

الأمر الجلل استدعى عقد اجتماع طارئ بين رئيس الوزراء عبدالله حمدوك عن الجناح المدني للمجلس، والفريق البرهان ممثلاً لرأس المجلس وجناحه العسكري، حيث شدّد الطرفان خلال اللقاء على أن الشعب سيواصل مسيرته لتحقيق أهداف الثورة ولن يكون هذا التحرّك الانقلابي الفاشل عائقاً في طريق التغيير الديمقراطي الكامل في البلاد.

وأشار البرهان في ختام اللقاء إلى أن القوات المسلحة هي الأكثر حرصاً على حماية المرحلة الانتقالية، وأن الجيش سينسحب من المشهد السياسي حال الوصول إلى مرحلة الانتخابات التي ستتيح الفرصة للشعب ليقرّر من يجد فيه الكفاءة والإخلاص اللازمين لإدارة شؤون البلاد. إلا أنه نوّه بقوة إلى عدم نيّته في التفاوض مع الجهات التي تخون المؤسسة العسكرية، علماً أن هذه المؤسسة وجّهت الاتهام مباشرة إلى تورط المجتمع المدني في الحركة الانقلابية، وهو أمر يشوبه الكثير من التوجّس والأسئلة لأن المدنيين لا يملكون السلاح ليرفعوه في وجه السلطة القائمة!

الولايات المتحدة التي دعمت الانتقال السياسي السلس في السودان وأزالت اسمه عن قائمة الإرهاب لتسمح بتدفّق المساعدات إلى البلاد التي كانت ترزح خلال حكم البشير تحت طائلة العقوبات وتيسّر حركة السوق الداخلي والاستثمار كرافعة للاقتصاد السوداني الذي يشهد تدهوراً مقلقاً، سارعت في بيان رسمي صدر عن وزارة الخارجية الأميركية إلى إدانة المحاولة الانقلابية الفاشلة من طرف "جهات عسكرية ومدنية مارقة بهدف الاستيلاء على السلطة من الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية في السودان" كما جاء في البيان.

تخشى واشنطن من انعكاسات الانقلاب على مسيرة الحرية والعدالة في السودان التي أرادها الشعب شعاراً وهدفاً لخروجه الكبير ضد حكم البشير ومنظومة الاستبداد التي ترسّخت لعقود عديدة من الفساد الحكومي والاضطهاد السياسي وتغييب حقوق الإنسان بشكل كامل، هذا ناهيك عن إمكانية تعريض الدعم الدولي الذي يتلقاه السودان لتمكين تقدّمه في عملية التغيير الديمقراطي لخطر الانكماش، إلى جانب الانتكاسة التي من الممكن أن تؤثر سلباً على العلاقات الحيوية بين واشنطن والخرطوم.

فالولايات المتحدة كانت قد حشدت، بالتعاون مع مجموعة فاعلة من الجهات الدولية، لتوفير مساعدات نوعية متواصلة بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمنية في السودان. وهي إذ تستمر في حشد الجهود لدعم الانتقال المستمر، تشدّد على حتمية أن يصير هذا الانتقال إلى قيادة مدنية ستدعم تحقيق العدالة والمساءلة عن الانتهاكات لحقوق الإنسان السوداني.

في غياب تحقيقات علنية مع المتهمين يبقى مصير الانتقال الديمقراطي في السودان معلّقاً على مشجب الاتهامات والغموض العام الذي يضفي على الحالة السياسية والأمنية توجساً عظيماً من الأسوأ القادم

الطرف المدني في المجلس الانتقالي يستشعر محاولة العسكر الانفراد بالسلطة، وهو في الوقت عينه يرفض بصورة مطلقة وصاية الجيش على العملية السياسية في البلاد. في حين لم يتراجع العسكر عن توجيه الاتهام المباشر للقاعدة المدنية في تهيئة الموقدة لإشعال فتيل الانقلاب، ناهيك عن توجيه المسؤولية الكاملة للجناح المدني في المجلس عن تدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية للشعب السوداني.

محمد الفكي سليمان، العضو الذي يمثّل المكون المدني في مجلس السيادة السوداني، كان واضحاً وجريئاً في اتهامه للشركاء العسكريين في السلطة الانتقالية بمحاولتهم تعديل كفة الحكم لحسابهم حيث صرّح "محاولة تغيير المعادلة السياسية هي الانقلاب الحقيقي الذي جاء على صورة انقلاب أبيض". أما الدراما التي رافقت مشهد إعلان السلطات في الخرطوم بواسطة وكالة الأنباء الرسمية السودانية أن عسكريين دخلوا فجر الثلاثاء 21 سبتمبر إلى مقر الإذاعة لبث بيان الانقلاب وأن المحاولة أُجهضت فوراً وأن المتهمين بالمشاركة في المحاولة الانقلابية من مدنيين وعسكريين قد تمّ اعتقالهم، فقد أثارت الكثير من الأسئلة عن هذه الطريقة التقليدية الممجوجة من سيناريو الانقلابات التي عرفتها غير دولة عربية في ستينات وسبعينات القرن الفائت.

وفي غياب تحقيقات علنية مع المتهمين، واستفحال الأزمة بين جناحي المجلس السيادي وإمعان بعض من أعضائه في توجيه اللوم إلى الطرف الآخر في غياب دلائل قوية عن الرأس المدبّر للعملية الانقلابية، يبقى مصير الانتقال الديمقراطي معلّقاً على مشجب الاتهامات والغموض العام الذي يضفي على الحالة السياسية والأمنية توجساً عظيماً من الأسوأ القادم.

ضبابية الموقف تضفي شعوراً عظيماً بالقلق وانعدام الثقة بين الأطراف صاحبة القرار في البلاد، في حين تغيب المصلحة العامة للمواطن السوداني الذي طالت معاناته لتحلّ مكانها الغيبيات السياسية والتصريحات الكيدية صابّةً الزيت على النار، رافعةً من منسوب الاحتقان المجتمعي في غياب واجب المكاشفة مع جموع الشعب الثائر وانعدام النوايا في مصالحة بينية بين أعضاء المجلس الانتقالي – الحارس "الأمين" على الثورة.